تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية و الإقليمية الراهنة

أ. محمد عادل قصري

جامعة الجلفة

الملخص :

استنادا إلى ما تملكه البلدان المغاربية من مقومات لا تمتلكها نماذج تكاملية أخرى كالإتحاد الأوروبي، إذ يبقى فقط على هذه الدول تفعيل هاته العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق اعتبارات الزعامة والمصلحة الوطنية. و لا مفر للدول المغاربية من هذا الخيار الحيوي والإستراتيجي إذا أرادت أن تواجه التحديات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص، وإذا أرادت أن يكون لها وزن إستراتيجي قوي وموقف تفاوضي تواجه به مختلف الإستراتيجيات والتكتلات الإقليمية عبر العالم، كاتفاقيات الشراكة الأوروبية والشراكة الأمريكية.

وهذا ما يستدعي ضرورة التّسريع في تطبيق جملة من الآليات لإعادة تفعيل وبعث هذا التكتّل من جديد، لعل من أهمها ضرورة بناء مؤسسات مشتركة فعّالة تكون قادرة على إدارة العملية التّكاملية ككل وخصوصا قدرتها على ابتكار الحلول اللازمة والتغلّب على مختلف المعضلات.

الكلمات المفتاحية: البلدان المغاربية، التكامل المغاربي، التكتلات الإقليمية، الشراكة الأوروبية، الشراكة الأمريكية، العملية التكاملية.

Abstract:

Although the Maghreb countries has economic capabilities do not have other models of economic integration such as the EU, it remains only how to reactivate these factors of circumstances, and put the common interest above all considerations and supra-national. Inevitably, the Maghreb countries of this vital and strategic choice if it wants to face internal and external challenges, in particular, and if she wants to have a strategic importance and strong negotiating position facing the vas regional strategies and regional blocks across the world, such as European partnership and American partnership.

Achieving the above objectives requires the acceleration of the implementation of a number of mechanisms to reactivate and rebuild this block again, may be the most important mechanism is: to build effective common institutions governed by democratic control to be able to manage the integration process, full with the ability to find the necessary solutions and break all barriers encountered, and all this is only the will and desire necessary policy..

Key-words :

The Maghreb countries, Maghreb integration, regional blocks, European partnership, American partnership. the integration process.

مقدمة

مضى على إنشاء إتحاد المغرب العربي ما يقارب ستة وعشرون عاما، حيث مرت هذه الفترة بعدة مراحل بدأت بمرحلة إنشاء الحركات التحررية المغاربية أثناء مرحلة الإستعمار الفرنسي لتونس والجزائر والمغرب، ثم إستمر تبلور فكرة الوحدة المغاربية كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية، وكانت أهم مراحل تأسيسه إنعقاد مؤتمر القاهرة في فبراير1947 ثم تلاه مؤتمر طنجة في أبريل 1958 المنعقد بالمغرب، أي بعد إستقلال كل من المغرب وتونس في حين كانت الثورة الجزائرية لا تزال تواصل كفاحها، ثم عقد معاهدة وجدة بالمغرب بين ليبيا والمغرب في 13 أغسطس 1984، وفي 17 فيفري

1989 اجتمع رؤساء الدول المغاربية الخمس في مدينة مراكش المغربية وأعلنوا عن إنشاء إتحاد المغرب العربي، ككيان إقليمي مستقل.

تتصف التحركات العملية للتكامل المغاربي بالتعثر والفشل، إذ أنه منذ سنة 1994 لم يعرف الإتحاد أي تحرك عملي، بل بقي حبيس معيقاته، وبالتالي تظهر هنا وأكثر من أي وقت آخر ضرورة إعادة بعث هذا الإتحاد وتفعيل مؤسساته من خلال البحث عن آليات وإجراءات علمية وعملية حديثة وفعالة.

وفي ظل المناخ الاقتصادي الدولي والإقليمي الراهن يفرض على بلدان المغرب العربي إعادة تنشيط تكاملها من جديد لمواجهة تلك الأوضاع، ووضع إستراتيجية بديلة لبناء تكامل مغاربي يجسد عنصر السيادة والخصوصية وتضمن التوازن والمصالح بينها لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره، تبرز لنا الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع، يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما هي مقومات بناء التكامل المغاربي؟ وما هي مختلف التحديات التي تواجهه؟ وما هي سبل إعادة تفعيله، وجعله في مصاف التكتلات الاقتصادية العالمية الرائدة؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات هذه الدراسة في العناصر التالية:

1. يمتلك الإتحاد المغاربي إمكانيات هائلة تمكّنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك ومنسجم وذي قوّة تفاوضية كبيرة.
2. إن من أهم عوامل ضعف هذا الإتحاد عدم إحتوائه على مؤسسات مشتركة فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية ككل.
3. يتطلب تفعيل الإتحاد المغاربي ضرورة توفر الرغبة السياسية الصادقة لحل المعضلات السياسية التي تعترض عمل هذا الإتحاد، ولعل من أهمها حل مشكلة غلق الحدود الجزائرية المغربية ومشكلة النزاع حول الصحراء الغربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق مجموعة أهداف نوجزها في مايلي:

1. معرفة حجم الإمكانيات الإقتصادية التي تتوفر في بلدان المغرب العربي، ومامدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك في بين هذه الدول.
2. الكشف عن أهم التحديات الإقليمية والعالمية التي تعترض عمل الإتحاد المغاربي، والتي حالت دون جعله تكاملاً إقتصادياً فعالاً.
3. إقتراح مجموعة حلول لإعاد تفعيل وتنشيط هذا الإتحاد من جديد.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على المنهج التاريخي، من خلال عرض بعض الوقائع ومحاولات التكامل الاقتصادي التي شهدتها بلدان الإتحاد منذ تأسيسه، وإستخدام المنهج الوصفي في عرض كل ما تزخر به دول الإتحاد من مقومات وإمكانيات إقتصادية، وكذلك إستخدام المنهج التحليلي المتجسد في تحليل الوضع الراهن للإتحاد ومعرفة مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مساره.

خطة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قسمنا خطة البحث إلى خمسة أجزاء. يبحث الجزء الأول مختلف المحاولات التكاملية المغاربية إلى أن تم تأسيس إتحاد المغرب العربي، أما الجزء الثاني نعرض من خلاله المقومات و الإمكانيات التي تزخر بها الدول المغاربية. أما الجزء الثالث فقد خصص لعرض مختلف الإنجازات الإقتصادية التي حققها الإتحاد المغاربي منذ إنشائه إلى غاية اليوم. ويأتي الجزء الرابع ليتناول التحديات الداخلية والخارجية التي إعترضت بناء وتقوية هذا التكتّل. وأما الجزء الأخير يتضمن إقتراح بعض الأساليب التي من شأنها إعادة بعث وتفعيل هذا الكيان من جديد وجعله في مصاف التكتلات الإقتصادية العالمية الرائدة.

أولاً- المحاولات التكاملية المغاربية وإنشاء إتحاد المغرب العربي

لقد شهدت دول منطقة المغرب العربي عدة محاولات تكاملية أخذت شكل محاولات ثنائية وأخرى جماعية. كان أولها، تجربة الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي في الفترة الممتدة مابين 1964- 1975 ثم تلتها محاولات محورية ثنائية، بدأت بمعاهدة الإخاء والوفاق التي وقعت بتونس في 19 مارس 1983 بين الجزائر وتونس وانضمت إليها موريتانيا في ديسمبر من نفس السنة، ثم المحاولة الثنائية الثانية تمثلت في معاهدة وجدة التي تم التوقيع عليها في 13 أوت 1984 بين المغرب وليبيا. وإنتهى العمل بها في سنة 1986. وتلت هذه المحاولات مرحلة الوفاق المغاربي التي تم فيها تصالح الأطراف المتنازعة في المنطقة. ولتوصل إلى مدى مساهمة كل هذه المبادرات في بناء الكيان المغاربي الموحد. وسوف نتطرق إلى محتوى ومميزات كل واحدة منها، في مايلي:

1- تجربة الإندماج الإقتصادي بين بلدان المغرب العربي 1964 و1975

تمثلت هذه التجربة في محاولة بناء الدول المغاربية الثلاث الجزائر وتونس والمغرب (وليبيا فيما بعد) فضاءًا إقتصاديًا مشتركًا يركز على التعاون الإقتصادي وذلك في الفترة ما بعد الإستقلال. ولقد حظيت هذه التجربة بتجاوب الإرادات السياسية في البلدان المعنية على أساس أنها إحدى سبل تحقيق الوحدة الإقتصادية. وإمتدت هذه التجربة مابين سنتي 1964 و1975، تم من خلالها عقد سبع دورات متعاقبة، تميزت كل دورة بقراراتها وإنجازاتها الخاصة بها.

2- المعاهدات المحورية لبلدان المغرب العربي

بعد فشل تجربة الإندماج الإقتصادي السالفة الذكر، وبروز إختلال التوازن الإستراتيجي السائد في المنطقة المغاربية، دخلت دول المنطقة إلى فترة جديدة محاولة منها تحقيق نوعا من التوازن والتقارب والتوحيد الضروري في مابينها، حيث إنتهجت هذه الدول منذ سنة 1983 سياسة تكاملية محورية كوسيلة للتعاون الاقتصادي والأمني.

ولقد تم إنعقاد أول معاهدة ثنائية بين الجزائر و تونس في سنة 1983، سميت بمعاهدة الإخاء والوفاق، ثم تلتها معاهدة وجدة سنة 1984 أبرمت بين المغرب وليبيا.

تضمنت معاهدة الإخاء والوفاق تأكيد الدول المنعقدة على إستعدادها للعمل والحفاظ على السلم والأمن فيمابينها، وبصفة عامة بين جميع دول المنطقة المغاربية، كما تضمنت الإعتماد على قاعدتي الإخاء وحسن الجوار من أجل المساهمة في تعزيز علاقات الجوار الإيجابي والتعاون الأخوي القائم بين الدول المغاربية (المادة 01 من معاهدة الإخاء والوفاق).

أما معاهدة وجدة فقد إتخذت شكل إتحاد[1] وتحالف بين الدولتين مع حفاظ كل دولة على سيادتها على الصعيد الخارجي (المادة 12من هذه المعاهدة). كما تنص هذه المعاهدة على ضرورة إحترام كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى إحتراما مطلقا والتقيد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية (المادة10من المعاهدة).

3- الوفاق المغاربي

بعد فشل كل من التجارب السابقة الذكر، ظهرت من جديد ضرورة إيجاد صيغة أخرى أكثر فعالية للتفاهم والتقارب بين بلدان المغرب العربي. وبالتالي لجأت الدول المعنية إلى مبادرة تكاملية أخرى تمثلت في إبرام معاهدات تصالح بين بلدان المغرب العربي. حيث تم تصالح وتآخي الدولتين تونس وليبيا في ديسمبر 1987، كما تصالحت الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988.

4- الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي

تعتبر التجارب الوحدوية بين دول المغرب العربي خطوة أساسية في بناء وتحقيق الوحدة المغاربية، حيث ساهمت هذه التجارب في إحداث نوع من التقارب وتقوية روابط التعاون والأخوة بين دول المنطقة في إطار تحقيق المصالح المشتركة. وبالتالي إستطاعت الدول المغاربية ومن خلال إستفادتها من التجارب التكاملية السابقة أن تمهد وتباشر وتهيأ عملية إنشاء إتحاد مغاربي يشمل الدول الخمس وهي: الجزائر والمغرب وليبيا وتونس وموريتانيا.

بعد إنعقاد دورة زيرالدا تم إنعقاد القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 لتدخل بها المنطقة المغاربية مرحلة تاريخية جديدة وحاسمة في مسيرتها التكاملية، حيث تعتبر هذه القمة آخر خطوات تشكيل الإتحاد المغاربي، وفي نفس الوقت القانون التأسيسي للإتحاد، ولقد وقع القادة المغاربة من خلال هذه القمة على وثائق ثلاث، هي [2] :

- إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية*.
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

لقد أصدر القادة المغاربة في هذه المناسبة إعلان رسمي مشترك جاء فيه ذكر كل الخصوصيات التاريخية والثقافية والجغرافية والدينية المشتركة، وإعادة التأكيد على تجسيد ما تم الإتفاق عليه في معاهدة زيرالدا، والتأكيد على التضامن وتضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. كما تم التأكيد على ضرورة تدعيم العمل المشترك وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول

المشاركة في مختلف المجالات.

ثانيا- المقومات الإقتصادية و بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول التكامل المغاربي

1- المقومات الإقتصادية للتكامل المغاربي

يتوفر إتحاد المغرب العربي على خصائص ومقومات تمنحه المواصفات المطلوبة لجعله فضاءاً وتكاملاً إقتصادياً ذو أهمية إستراتيجية معتبرة، فهو يمتلك عوامل بالغة الأهمية تمكنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك ومنسجما وذو قوة تفاوضية كبيرة. وفيمايلي سوف نعرض فقط المقومات الإقتصادية التي تتوفر في بلدان هذا الإتحاد.

1-1- الأراضي الزراعية

تتوفر المنطقة المغاربية على مساحة صالحة للزراعة شاسعة تقدر بـــ468.8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، وتأتي في مقدمتها الجزائر بـــ283.2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـــ176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـــ 102.5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار، وتونس 15.5مليون هكتار[3].

كما توجد مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية تعمل على زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط

على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث يمكن الاستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية.

1-2- الثروات المعدنية والطاقوية

يتوفر إتحاد المغرب العربي على موارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة، حيث يملك كمًا وافراً من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، ولقد قدر إحتياطي النفط للمنطقة بـــ54 مليار والغاز الطبيعي بحوالي 41 مليار متر مكعب في كلا من البلدين ليبيا والجزائر.

كما يمتلك الإتحاد المعادن كالفوسفات والتربة النادرة والحديد والنحاس والذهب والماس وغيرها. إذ بلغت الاحتياطات من الفوسفات حولي 6 مليار طن وخاصة في المغرب وتونس[4]، ويمثل المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم بقدرة إنتاج تقدر بحوالي 21 مليون طن سنويا، وبلغ إحتياطه أكثر من47 % من الإحتياطي العالمي، وتحتل تونس المرتبة الخامسة عالميا. ولقد قدر إحتياطي الحديد بـــ 90 مليار طن في كلا من الجزائر وموريتانيا كما أن هناك إحتياطيات غير مستغلة من النحاس، الزنك، الرصاص اليورانيوم، الذهب.

1-3- رأس المال

إن الإقتصاديات المغاربية مقسمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض وقد يفقد القدرة على التصنيع والإستثمار، وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع، غير أن القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة إلى أن الدولة هي الممول الوحيد بسبب أحادية التصدير (المحروقات حالة الجزائر والتي تشكل نسبة عالية جدا من مجموع الصادرات الجزائرية) إضافة إلى ضعف أداء الأسواق المالية لدول المنطقة.

1-4- حجم السوق المغاربية

تلعب السوق المغاربية دورا هاما في إستيعاب المنتجات الصناعية، ويعتمد على إتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية. وتعاني هذه الأسواق من ضيق بسبب النظرة التجزيئية في إطار التصنيع الثقيل، حيث يعتمد هذا الأخير على شروط وجود موارد مالية ومادية كبيرة وإعتماد التكامل.

1-5-العمالة

تتوفر الإقتصاديات المغاربية على تعداد سكاني يناهز 94 مليون نسمة يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنها تعاني من التذمر وعدم الرضي مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية والدفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية الرسمية أو يهاجر إلى دول أخرى، وبالتالي تم تهميش فاعلية إستخدام الموارد البشرية.

وعلى العموم يمكن التأكيد على أن الدول المغاربية تملك فائض في قوة العمل وإن كانت مواهب غير مستغلة بشكل واضح وجيد.حيث تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي 32% من عدد السكان أي حوالي 27.2 مليون نسمة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة إرتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل وبدخول من هم أقل من 20 سنة لسوق العمل في المستقبل القريب[5].

1-6- مناخ الإستثمار:

والذي يشمل العناصر التالية :

- الإستقرار النسبي النقدي والمالي.
- المنظومة القانونية المنظمة للإستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الإقتصادية.

- التسهيلات والإغراءات الضريبية والجمركية الهادفة.
- الإعانات المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للإستثمار.

وتتميز دول المغرب العربي بتشابه إقتصادياتها، وبمواجهتها منافسة شديدة من الدول الأوروبية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط نظرًا لتشابه المنتوجات الزراعية للدول المغاربية وهذه الدول الأوروبية، وذلك بحكم التشابه المناخي.

كما يتميز إقتصاد الدول المغاربية بالتبعية للغير، بسبب عجزه عن تلبية حاجياته الغذائية، وبالتالي أصبحت الدول المغاربية تستورد حاجياتها الغذائية من غيرها وهو ما أدى إلى إستنزاف جزءا كبيرا من إيراداتها من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلال في التوازنات المالية والإقتصادية، مما دفع البلدان المغاربية إلى الإستدانة من البنوك الدولية وبفوائدها المرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها ومن ثم تراكم المديونية. وبالتالي تظهر هنا الحاجة إلى ضرورة التعاون والتنسيق الإقتصادي بين الدول المغاربية لتشكيل كيان إقتصادي متلاحم وفعال له القدرة التفاوضية الكافية في مجال المساومة الدولية، والخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي.

ثالثاً - إنجازات الإتحاد المغاربي

بالرغم من الفشل والفتور الذي يسود العلاقات الإقتصادية داخل إتحاد المغرب العربي إلا أنّ هناك عدّة إنجازات ومشاريع مشتركة طموحة تمّ إقرارها من طرف هذه الدول. لكنّ جزءا كبيرا من هذه المشاريع بقي حبرا على ورق والجزء الباقي تم تنفيذه.

فبالنسبة للإتفاقيات والبروتوكولات التي تمّ إبرامها منذ نشأة الاتحاد في 17 فيفري 1989 إلى غاية يومنا هذا أكثر من 37 نص بين اتفاقية إطارية وقرارت وبروتوكولات وتعليمات نصّت كلّها في مجال تقوية التعاون الاقتصادي، ولكنّ الأمر المؤسف هوعدم تجسيد هذه الاتفاقيات سوى ست اتفاقيات تمّ تنفيذها، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) : الاتفاقيات التي استوفت شروط دخولها حيّز التنفيذ

الإتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	الدخول حيز التنفيذ
1) الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي.	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر، 21-1990./07/23	14 /07/ 1993
2) الإتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي.	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر 21-1990./07/23	14 /07/ 1993
3) إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي.	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر 21-1990./07/23	14 /07/ 1993
4) الإتفاقية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين الدول.	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة الجزائر 21-1990./07/23	14 /07/ 1993
5) الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة،الجزائر 21-1990./07/23	14 /07/ 1993
6) إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي	الدورة العادية الثالثة لمجلس الرئاسة رأس لانوف 10-1991./03/11	23 /04/ 2002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لإتحاد المغرب العربي:
http://www.maghrebarabe.org/ar/index.cfm.12/09/2015 ,

أما في مجال البنية الهيكلية، فلقد إرتكز إهتمام الاتحاد المغاربي على دعم وسائل الإتصال والتواصل بين كافة دول الإتحاد من أجل تكثيف التعاون وفي كل المجالات، وفي هذا الصدد تم تحديد جملة من المشاريع الكبرى المشتركة منها ما تم البدء في إنجازه ومنها ما زال قيد الإنتظار نذكر منها مايلي:

1- شبكة الطرق المغاربية

وهي عبارة عن مشروع مغاربي مشترك سوف يتم إعتماده من طرف أحد لجان الإتحاد وهي لجنة البنية الأساسية. وتعتبر هذه الشبكة أساسية لخدمة المواقع المهمة إدارياً وإقتصادياً وثقافياً ويصل طولها 30 ألف كم وتؤمن الربط بين الدول الأعضاء فيما بينها وبين أوروبا وإفريقيا.

2- مشروع كابل إبن خلدون للألياف البصرية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات الهاتفية والخدمات الحديثة في مجال الإتصالات، يبلغ طوله 6200كم تم إنجاز 3500كم منه، وذلك في هذا المشروع على مستوى كل من: تونس، الجزائر، المغرب.

3- طريق الوحدة المغاربية

وهو عبارة عن طريق يربط العواصم المغاربية الخمس، يبلغ طوله 7300كم، ويمكن إمتداده ليربط المنطقة المغاربية بأوروبا وإفريقيا والشرق الأدنى، ولقد تم إنجاز أهم المقاطع فيه.

4- مشروع العمر المغاربي للإتصالات

إنطلقت دراسة الجدوى الإقتصادية لهذا المشروع منذ سنة 2001، ولقد تم تكليف تونس بإعداد دراسته وتسيير تنفيذ ومتابعته. وفيما يخص المجال المالي فلقد تم إنشاء المؤسسة الضرورية إلى ذلك والمتمثل في إنشاء إتحاد المصارف المغاربية، لكن هذه المؤسسة مازلت عاجزة على الإندماج المالي المغاربي ونفس الشيء بالنسبة لمسألة العملة النقدية الموحدة لدول المنطقة المغاربية، ففي أخر إجتماع لممثلي إتحاد المصارف المغاربية المنعقد يومي 14و15 من شهر نوفمبر سنة 2007 بتونس تبين عجز هؤلاء الممثلين للوصول إلى إتفاق مبدئي حول تحقيق الإندماج المالي وإصدار عملة نقدية موحدة، وهذا نظرا لإختلاف وتناقض وجهات نظرهم حول عواقب والموعد المناسب لذلك وخاصة بالنسبة للدول الثلاث وهي تونس والجزائر والمغرب.

رابعاً - التحديات التي تواجه التكامل المغاربي

تقف أمام دول اتحاد المغرب العربي مجموعة من التحديات التي حالت دون تفعيل إتحادها بشكل المطلوب خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وهذا بالرغم من تزايد الخطاب الرسمي بضرورة التكامل، وتنامي وعي شعوب المغرب العربي أكثر بهذه الحتمية الإقليمية.

وتظهر هذه التحديات على المستوى الداخلي بالخصوص في قضية الصحراء الغربية، ومشكلة الهجرة...إلخ. أما التحديات الخارجية فأبرزها مشاريع الشراكة الأجنبية التي تطرح نفسها أمام بلدان المغرب العربي على رأسها الشراكة الأورو-مغاربية والشراكة الأمريكية- مغاربية...إلخ. وسنتطرق في العناصر الموالية إلى أبرز هذه التحديات كلا حسب صنفها والتي شكلت عائقا أمام نجاح هذا التكتل في تحقيق أهدافه.

1- التحديات الداخلية

وتتمثل في مايلي :

1-1 قضية الصحراء الغربية :

تعتبر قضية الصحراء الغربية ذات جذور تاريخية سابقة على اتحاد المغرب العربي، إلا أنها لم تحل بشكل نهائي سواء في إطار المنظمات الدولية أو من قبل الأطراف المعنية بها. فهذه المشكلة تعتبر السبب الرئيسي في عرقلة مستقبل مسيرة الاتحاد المغاربي والعامل الذي كان وراء تجميد اتحاد دول المغرب العربي وشل نشاطه، الأمر الذي أثر سلبا على بنائه، رغم الحاجة الإستراتيجية الملحة لذلك في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية.

ويعتبر موقف الجزائري واضح ومؤيد لمقررات الأمم المتحدة للحل السلمي، وهو الذي يبقى مفتوحا عن طريق الاستفتاء، إلا أن المغرب يخشى من عملية الاستفتاء لتقرير مصير إقليم الصحراء الغربية لأن النتائج قد تأتي لغير صالحه، ويلوح بالحكم الذاتي المعروف بالاتفاق الإطار أو الخيار الثالث.

إن حل القضية متاحا مغاربيا، عبر الوحدة أو التكامل الاقتصادي والشراكة المصيرية، بشرط توفر العقلانية والشفافية ومعايير العدالة والمساواة، خاصة وأنه لم يعد هناك مكان ولا فاعلية للدويلات الصغيرة في زمن التجمعات السياسية الكبرى والتكتلات الإقليمية، ومن أجل إنجاح مساعي الحل التوافقي ينبغي إطلاق نقاش معمم ومعمق في موضوع مشكل الصحراء من مختلف أبعاده[6].

1-2- الفجوة الغذائية

تتميز هذه الفجوة بالتذبذب من عام لأخر نظراً لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية وكميات الأمطار التي تتساقط في الموسم الزراعي، كما ترتبط تلك الفجوة بحجم الاستهلاك وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد قد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار[7]، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80% وبالتالي تعتبر من الدول الأولى في العالم من حيث استيراد القمح، بالتالي تعاني دول اتحاد المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا[8].

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل فإنه نتيجة النمو السكاني، وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، وتذبذب سقوط الأمطار وسوء استغلال المياه الجوفية، فيتوقع زيادة الفجوة الغذائية، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعار البترول، فإنه يتوجب على دول الاتحاد تنسيق السياسات التجارية وزيادة التبادل فيما بينها وزيادة الاستثمارات في المجال الزراعي.

1-3- الهجرة

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول المغرب العربي ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في ثلاثة عوامل رئيسة:

- ضعف العوامل الاقتصادية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي لدول جنوب المتوسط مقارنة بدول شمال المتوسط (أوروبا).

- البطالة في سوق العمل ويمس الكثير من الشباب المغاربة خاصة الطلبة، وتشير أن الإحصائيات أن مستوى البطالة في تزايد في دول الاتحاد المغاربي

- العوامل المحفزة للهجرة، حيث الحد الأدنى للأجور في أوروبا يفوق بـــ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي إضافة إلى العوامل الاجتماعية والنفسية، يضاف ذلك إلى صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة[9].

وتعتبر الجزائر أول دولة عربية طاردة للكفاءات خاصة في السنوات الأخيرة، تليها المغرب، ونتيجة لتلك العوامل ازدادت البطالة في صفوف المتعلمين والأخصائيين والمهندسين، الأمر الذي دفع بالفنيين الشباب إلى التطلع للخارج والهجرة[10].

1-4- ضعف الإنتاجية

وتعود أسباب ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية إلى ضعف التكوين والتأهيل، والاعتماد على القطاعات التقليدية، وكذلك تدخل الدولة في تسيير القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويعتبر ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لضعف الإنتاجية، حيث يعادل تقريبا حجم دولة البرتغال أو اليونان.

ومن أهم الاستراتيجيات التي تستدعي تحسين مستوى الإنتاجية، هو تشجيع القطاع الخاص، وإنشاء مؤسسات صغرى ومتوسطة، وكذلك تأهيل وتكوين العنصر البشري، واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وهذا يستدعي التنسيق بين دول اتحاد المغرب العربي.

2- التحديات الخارجية

بجانب التحديات والعراقيل الداخلية التي تحدثنا عنها، تتمثل هذه التحديات الخارجية فيما يلي:

2-1-العولمة

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي كما تناولناه فيما سبق، إذ تؤدي العولمة الاقتصادية بطبيعة الحال إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في دور الدولة، وذلك لأن مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. كم أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات، وتكتسب هذه الشركات مكانتها المتميزة من خلال ما تباشره من تأثيرات في الاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ومن نقل التكنولوجيا، ونظرا لكبر حجم الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات في الكثير من دول العالم[11].

فهناك مثلا حوالي عشر شركات تسيطر على تجارة الحبوب والمواد الغذائية، ولذلك فدول اتحاد المغرب العربي وهي منفردة سيكون من الصعب عليها مواجهة الكيانات الوطنية وسياساتها التابعة للمتغيرات التي تحدثها الشركات العملاقة والمنظمات الدولية وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة.

وما يمكن قوله أن بروز العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، بالشكل السابق، يجعل المنطقة المغاربية، بل العربية، في وضع صعب حيث أصبحت العولمة الاقتصادية حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن، وعليه يجب على البلدان المغاربية التعجيل في التكامل وأن تستفيد من العولمة وتحول كل نقاط الضعف إلى قوة، وذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي ومن المنافسة العالمية في ظل نظام يوصف بحرية التجارة طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

2-2 -التكتلات الاقتصادية العالمية

إن قيام التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة كالاتحاد الأوروبي يتطلب من الدول المغاربية أن تواجهها في كتلة اقتصادية واحدة، عوضا عن أن تتعامل معها كل دولة مغاربية على انفراد، تزيد من قوتنا التفاوضية، وبالتالي تفتح أمامنا فرصا للاستفادة من التعاون مع الكتل الخارجية وخاصة الاتحاد الأوربي.

2-3- الشراكة الأوروبية - المغاربية

انطلقت الشراكة الأوروبية المغاربية عام 1995 في مؤتمر برشلونة الأورو- متوسطي، تضمنت تنظيم مجموعة من الميادين منها تحرير المبادلات التجارية السلعية عن طريق إقامة منطقة حرة بين الكتلتين في فترة انتقالية مدتها 12 سنة ابتداءا من تاريخ توقيع الاتفاقية، مع العلم أن كل من تونس والمغرب والجزائر وقعوا على نص الاتفاقية بشكل فردي، والغريب في الأمر هو أنه من الملاحظ أن أوروبا التي كانت تفضل التعامل الثنائي مع الدول المغاربية أصبحت تدرك الآن أن مشاكل المغرب العربي لا يمكن حلها بتلك العلاقات الثنائية، وبالتالي تتجه نحو الإقرار بالحل الإقليمي لها، لاسيما فيما يتعلق بإشكالية الهجرة والتنمية.

وعليه يجب على الدول المغاربية التعامل مع الشراكة الأوروبية وفق سلم توجهاتها وأولوياتها. ومن هذا المنطلق، يتعين مواصلة تدعيم وتطوير الشراكة المغاربية الأوروبية متعددة الجوانب والأبعاد في مختلف الفضاءات التي تجمع ضفتي المتوسط سواء في إطار مجموعة 5+5*، أو داخل مسار برشلونة والإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر المعروفة بمسار أغادير** وكذلك صلب مختلف أطر الشراكة الأوروميتوسطية من جهة ثانية في إطار التحولات والتغيرات التي من المنتظر أن تشهدها العلاقات الأوروبية المتوسطية التي تمليها السياسة الأوروبية الجديدة للجوار[12].

وأمام كل هذه الشراكات، برزت دعوة الرئيس الفرنسي الجديد" نيكولاي ساركوزي "بإقامة اتحاد متوسطي في حدود 2010، والتي تستدعي من منظورنا تنسيق المواقف بين الدول المغاربية لبلورة تصور واضح في هذا الاتجاه.

2-4- الشراكة الأمريكية - المغاربية

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع الدول المغاربية مقتصرا فقط على نشاط الشركات الأمريكية في مجال استغلال حقول النفط والغاز في الجزائر وليبيا. فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية معترك المنافسة الاقتصادية مع أوروبا في مجالها الحيوي منذ منتصف التسعينيات الذي تزامن مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة بالجزائر منذ1994 ، أفرز مؤشرات تصادم وتنافس بين الفرنسيين والأوروبيين من جهة والأمريكيين من جهة أخرى على سوق استثمارية واستهلاكية كبيرة في منطقة المغرب العربي ستصل إلى 100 مليون مستهلك، وفي ظل هذه المعطيات التنافسية في المنطقة، يسعى الطرفان الفرنسي (الأوروبي) والأمريكي إلى إيجاد هامش تكامل وتوزيع المنافع الاقتصادية في منطقة المغرب العربي من خلال السعي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وإيجاد سوق استهلاكية واستثمارية مغاربية موحدة تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.

حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1997 على تونس والجزائر والمغرب شراكة أمريكية مغاربية (مبادرة ايزنستات)* من أجل ضمان استقرار المنطقة، و تتمحور هذه المبادرة حول تحرير التجارة و تطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية، وتطوير الاستثمارات، وفي هذا الصدد تعتبر الولايات المتحدة أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية شرط ضروري و لازم للتبادل الحر بين أمريكا و المغرب العربي[13].

وفي الأخير، نستنتج أن التنافس الاقتصادي الأمريكي الأوروبي وضع بلدان المنطقة على سكة تشكيل منطقة جمركية، وتجارية، موحدة تتيح للشركات الأمريكية، والأوروبية الاستفادة من سوق تكون مندمجة قوامها مايقارب 94 مليون مستهلك، فالأوروبيين والأمريكيين لا يهمهم التكامل السياسي بين دول الاتحاد، وهذا ما يشكل تحدي خارجي بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي .

خامساً- سبل إعادة تفعيل التكامل المغاربي من جديد

لقد كان للتحديات السابقة الذكر، الدور الكافي لتجميد عمل الإتحاد، ولكن ومهما يكن من الأمر فإن منافع التكامل قائمة، وأن جميع دول المغرب العربي تدرك حق الإدراك المنافع الكبيرة للتشابك الإقتصادي للبلدان المغاربية، وبالتالي تظهر هنا الضرورة القصوى لعملية إعادة تفعيل هذا الكيان، كما يمكن إضافة جملة من الأسباب الداعية أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير التعاون المغاربي وعلى رأسها ضرورة تحسين ميزان القوى للتعامل مع أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي وكذلك مواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء. وبالتالي فإن كل هذه الأسباب وغيرها الأقل منها أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوسياسية وكذلك الجانب الأمني، تدعوا إلى ضرورة تفعيل وإعادة بعث هذا الكيان من جديد.

وتقترح بعض الدراسات إتباع إجراءات معينة لتفعيل وتحسين مستوى أداء التعاون الإقليمي بين دول الإتحاد من أهمها:

1- التطبيع الضروري للعلاقات السياسية بين الأقطار المغاربية بالقضاء على كل الممارسات الماضية والحالية المعرقلة للتبادلات التجارية.

2- الحل التدريجي للمشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية، وذلك باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء فيما بين هذه الدول، و لابد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية.

3- المصادقة الفعلية والفاعلة على الإتفاقيات التجارية والجمركية والبروتوكولات المرتبطة بها وإقامة مشاريع مغاربية مشتركة لدعم تنمية المنطقة ككل.

4- تنسيق وإنسجام السياسات الوطنية في كل المجالات الممكنة: الضرائب والجمارك والقروض...، مع التركيز على تنسيق سياسات الإستثمار وإقامة نوع من تقييم العمل يقوم على أساس الميزة النسبية، مما سيؤدي برفع القدرة التنافسية للإقتصاديات المغاربية.

5- نشر وتبادل المعلومات التجارية والمالية فيما بين أقطار الإتحاد، وذلك لإتاحة فرص الإستثمار والتبادل التجاري بين المتعاملين المغاربين.

6- الدفع بالتنمية الإقليمية في بعض القطاعات، خاصة في ميدان تمويل مشروع البنك المغاربي للتجارة الخارجية والإستثمار والتعاون بين الأنظمة البينية، وفي ميدان النقل والبنيات التحتية والطاقة وإدارة الموارد المائية.

7- العمل على إعادة إسترجاع وجذب الفوائض المالية المغاربية من الخارج، إذ تشير بعض التقديرات أن الأرصدة المغاربية في الخارج تتراوح ما بين 110 و300 مليار دولار، أي من1 إلى6 أضعاف حجم مديونية بلدان المغرب العربي.

8- إعادة النظر في مقاربة الإندماج الإقليمي عن طريق القيام بعمليات تشاركية يساهم فيها الفاعلون المغاربيون في القطاعين العام والخاص لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

9- إنخراط كل بلدان المغرب العربي في إستراتيجية موحدة إزاء الإتحاد الأوروبي خاصة حول قطاعات التبادل الزراعي والطاقة والتمويل والهجرة والقضايا الثقافية.

10- دفع وتقوية المؤسسات السياسية المغاربية خاصة الأمانة العامة للإتحاد واللجان القطاعية بهدف تحويلها إلى أعمدة موحدة ودافعة للمشروع المغاربي.

11- تقوية أنماط الحكم والإدارة وتعزيز المؤسسات: تعد المنطقة العربية متأخرة عن الاقتصادات الأخرى المماثلة في متوسط الفرد، وهذا لعدم الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص وتضارب المصالح وانتشار الفساد والسعي وراء التربح. وتوضح دراسة أصدرها البنك الدولي مؤخرا أنه بالرغم من التحسينات التي أدخلها العديد من بلدان المنطقة فيما يتعلق بالفعالية الإجمالية للجهاز الحكومي عن طريق الإصلاحات التنظيمية والإدارية المختلفة، إلا أنه لم يتحقق تقدم يذكر في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأكثر جوهرية، التي تعزز الممارسات الديمقراطية والمساءلة العامة وتشجيع سلامة الحكم والإدارة[14].

12- العمل على بذل جهود فاعلة ومستمرة على المستويين القطري، والقومي العربي من اجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي وذلك لأهميته الاستثنائية، نظرا لتزايد الاعتماد على الخارج في توفير احتياجات الأفراد الغذائية في العديد من الدول العربية، إن لم يكن معظمها تقريبا، وهي احتياجات لايمكن الاستغناء عن تلبية بعض جوانبها لضروراتها في حياة الإنسان وعيشه واستمراره في البقاء[15].

الخاتمة:

من خلال هذا المبحث تبين أن للتكامل المغاربي إمكانيات إقتصادية ومالية هائلة تؤهله للبلوغ إلى أعلى درجات التكامل الإقتصادي كالسوق المشتركة...، ولكن واقع العلاقات الإقتصادية والتجارية المغاربية يبين أن هذا الإتحاد لم يرقى إلى أدنى أشكال التنظيمات التكاملية الإقليمية في سبيل تحقيق التكامل والوحدة الإقتصادية. حيث يؤكد بعض الباحثين أن الإتحاد المغاربي لم يصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[16].

ومن جهة أخرى يمكن القول أن الأخذ ببعض وسائل وأساليب دعم الاتحاد المغاربي سيزيد من فرص تجسيده في الواقع وبروزه كقوة إقتصادية وسياسية موحدة، وسيفتح أفاقا جديدة من النمو والاستقرار الاقتصادي والسياسي للمنطقة.

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من النتائج تتلخص في مايلي:

1- أن التكامل الإقتصادي بين البلدان المغاربية كان ولازال ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات الإقتصادية والسياسية في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية في الوقت الراهن.

2- لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي إلى واقع قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية . بل إنها لم تنجح في تطبيق برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الإتحاد إلى معطيات وواقع ملموس، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى حقيقة، ورغم ما تملكه هذه الدول من مقومات جغرافية و تاريخية و إقتصادية وثقافية و دينية.

3- تواجه الدول المغاربية في الوقت الراهن، مشروعين أساسيين لا يمكن تجاهلهما، هما مشروع الشراكة الأوروبية ومشروع إيزنستات الأمريكي، وهو رهان كبير يطرح نفسه أمام هذه الدول، يستلزم حشد كل إمكانياتها وتوحيد

سياسات وتنسيق مواقفها للإستجابة لهذه المبادرات، التي تعتبر في النهاية باب واسع للدخول في العولمة بمختلف جوانبها.

4- لا سبيل أمام الدول المغاربية لمواجهة التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية، إلا المزيد من تكثيف عمليات التكامل و نبذ الخلافات السياسية الثنائية جانبا حيث أن ما يجمع الدول المغاربية أكثر مما يفرقها لما تملكه من مقومات على جميع المجالات الإقتصادية والثقافية و الحضارية و الجغرافية و التاريخية

5- لاشك أن تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلا للدخول في هذه الشراكات، والإستفادة من فرصها بدلا من الخضوع لشروطها، كما يجعلها أكثر قوة و قدرة على التفاوض على أية إتفاقيات لاحقة.

قائمة المراجع والمصادر:

1) إبراهيم تيقمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة - التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2005.

2) إسماعيل الزبري، و آخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت، لبنان، 2006.

3) جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

4) حاتم بن سالم، الندوة السادسة حول"المغرب العربي في مفترق الشركات" الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس، 31 ماي 2007.

5) حامد نور الدين وآخرون، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي: للباحثين في الشؤون الأفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدرسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 29ماي 2005.

6) ذياب عبد الكريم ، الهجرة السرية ومستقبل – قوارب الموت- على مشارف أوربا، مجلة الفرقان العدد رقم365، الكويت، 2008.

7) صالح صالحي، الاتحاد المغاربي، الإمكانيات الإستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

8) عبد العزيز شرابي ، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة ، العدد 10، الجزائر، 1998

9) عبد القادر رزيق المخادمي ، هجرة الكفاءات العربية دوافعها واتجاهاتها دار هومة ، الجزائر، 2002.

10) عبد الله تركماني، إشكاليات الصحراء الغربية وتكلفة اللامغرب، الموقع الإلكتروني التالي: (2015/05/02) http://www.thelevantinstitute.org

11) محمد الأمين ولد أحمد جدو ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد267 ، جوان 2001.

12) فليح حسن خلف،اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع عمان،الأردن 2004.

13) مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لدول أقطار المغرب العربي:التحديات والاستراتيجيات، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشراكات"، الأمانة العامة مركز جامعة الدول العربية–تونس،31 ماي 2007.

الهوامش

[1] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص71.

[2] نفس المرجع، ص80 .

[*] تم إنشاء اللجنة المغاربية و فروعها بموجب بلاغ زيرالدا المنعقد في 10 جوان1988، وأسند للجان الفرعية مهمة إعداد تصورات لسائر المشاريع التي سترفع إلى اللجنة المغاربية.

[3] صالح صالحي، الاتحاد المغاربي، الإمكانيات والإستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص02.

[4] نفس المرجع، ص03.

[5] نفس المرجع، ص 03.

[6] عبد الله تركماني ، إشكاليات الصحراء الغربية وتكلفة اللامغرب ، الموقع الإلكتروني التالي:

(2015/05/02) http://www.thelevantinstitute.org

[7] مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لدول أقطار المغرب العربي : التحديات والاستراتيجيات ، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشراكات" ، الأمانة العامة مركز جامعة الدول العربية –تونس، 31 ماي 2007، ص72.

[8] حامد نور الدين وآخرون، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي: للباحثين في الشؤون الأفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدرسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 29ماي 2005، ص:167.

[9] ذياب عبد الكريم ، الهجرة السرية ومستقبل – قوارب الموت- على مشارف أوربا، مجلة الفرقان العدد رقم365، الكويت، 2008، ص:02.

[10] عبد القادر رزيق المخادمي ، هجرة الكفاءات العربية دوافعها واتجاهاتها ، دار هومة ، الجزائر، 2002 ، ص45.

[11] محمد الأمين ولد أحمد جدو ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد267 ، جوان 2001 ، ص27.

* مجموعة 5+5 هي فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال و مالطا (شمال المتوسط) و الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا (جنوب المتوسط).

[12] حاتم بن سالم، الندوة السادسة حول"المغرب العربي في مفترق الشركات"،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس، 31 ماي 2007، ص21.

* تعتبر" مبادرة إيزنستات "أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي وهي التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينيات" ستيوارت إيزننستات" STUART EIZENSTAT يوم 16جوان 1998 بتونس.

** اتفاق أغادير التجاري الذي يتعلق بـــ4 دول و هي المغرب وتونس والأردن ومصر.

[13]إبراهيم تيقمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة _ التوافق والتنافس الفرنسي- الأمريكي _، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص116.

[14] إسماعيل الزبري، و آخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت، لبنان ،2006 . ص84.

[15] فليح حسن خلف،اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع ، عمان،الأردن 2004، ص322.

[16] عبد العزيز شرابي ، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة ، العدد 10، الجزائر، 1998م،ص:35.